الوسط
يومية سياسية مستقلة
opinion@alwasatnews.com
العدد 4525 الثلثاء 27 يناير 2015 الموافق 7 ربيع الآخر 1436هـ
Tuesday 27 January 2015, Issue No. 4525

مريم الشروقي
maryam.alsherooqi@alwasatnews.com

في المكان والوقت الخطأ!

□ توقّع نفسك في أحد شوارع المدن العربية، وفجأةً تحصل مواجهات بين متظاهرين وبين قوّات الأمن، تدخل إلى أحد الدكاكين لكي تتوارى عن المواجهات، فقد يقتلك سلاح «شوزن» أو عبوة غاز مسيّل للدموع أو أحد الإرهابيين، وعليه أنت تظن بأنّك في مأمن من هذا كلّه، ولكن! وتعلم بأنّه لو تمّ القبض عليك ستكون التهمة مع سبق الإصرار والترصّد!

ولكن ما أن تدخل إلى الدكّان، وبعد دقائق معدودة يدخل أحد المتظاهرين متظاهراً آخر غارقاً بدمائه، ويحاول البعض إسعافه، وأنت بين حالة الذهول وبين حالة الخوف والارتباك، وبين حالة الإشفاق على إنسان قد يموت أمامك، ماذا تصنع؟

تداهم قوّات الأمن الدكان، وتصحبك إلى السجن وأنت لا تعرف كيف تدافع عن نفسك، ثمّ بعد التحقيقات تخبرهم الحقيقة، هل سيصدّقونك؟ هل سيتعاطفون معك؟ أم أنّك ستكون في نظرهم إرهابياً مؤجّجاً للأحداث!

وإذا لم تداهم قوات الأمن المكان، ويُصبح هادئاً بعد دقائق معدودات أيضاً، تخرج لتطلب من أحدهم أن يقلّك إلى مكان إقامتك، وتتفاجأ بأنّ هذا الشخص ضد قوّات الأمن وله ضلع في الأحداث من خلال ما تلاحظه داخل سيّارته، وأنت تحمل معك جهاز اللابتوب الخاص بك، والمأساة الكبيرة أنّك صحافي في إحدى الصحف العربية، ماذا عليك أن تفعل؟ أتهرب؟ أستسأله التوقّف وتخرج من سيّارته؟ وماذا إذا ما تمّ إيقافه وأنت معه وليس لك علم بما فعله صاحب السيارة؟ أليس هذا خطيراً جدّاً؟

لا تدري ما يُخبّئ لك القدر، ولا تعلم أين ستجد نفسك في يوم من الأيام، ولكن هذه المواقف لا ترحم، فأنت في نظر القانون مشارك في أحداث تضر بالبلد، أو لك ضلعٌ في تضليل العدالة أو إثارة الشغب، ولا تدري كيف تدافع عن نفسك، وهذه هي المصيبة.

لا صوت ينفع ولا حركة تنفع ولا دفاع ينفع، وليس لك من شهود تشهد معك بأنّك بريء، فكل الأدلة أثبتت بأنّك مجرم ومؤجّج ومُخرّب، وليس لك من مخرج إلاّ التوكّل على الله والدعاء بالستر والحفظ، لأنّك على يقين بأنّه لن يحفظك أحد غيره تعالى.

بعد أن تصل إلى مكان إقامتك تشكر المولى على حفظك وسلامتك، وتتساءل ماذا لو حدث كل ما كان يدور في خلدك من تنبّؤ للمستقبل عندما كنت في ذلك الدكّان تنتظر انتهاء المواجهات؟ وأنت تعلم بأنّك في أمان الآن، ولكن تبقى تلك اللحظة محفورةً في عقلك ولا تذهب، لحظة إمّا أنك ستموت أو ستُعتقل أو ستصاب بعيار ناري، وجميع هذه الأفكار جاءت لحظة وجودك في مكان ما في ساعة خطأ وأنت لا تدري!

هل هو الحظ الذي أحضرك إلى هذا المكان؟ أم هو القدر الذي جذبك إليه؟ أم إنّها الصدفة اللعينة التي تتبعك في كل مكان؟ أم إنّها حكمة من الرب جلّ وعلا حتى تتمعّن في الأشياء الثمينة التي بين يديك ولا تخرّبها أو تستهتر بها!

بعد هذا كلّه هل سنكون أبرياء أمام الناس والقانون؟ أم سنكون إرهابيين لا دين لنا! ومن سيدافع عنا مادامت أصواتنا خرست ولم تستطيع الدفاع عن أنفسنا؟

في أية مظاهرة في العالم قد يحدث لأي منا هذا الموقف، وإلى الآن لا نعلم إن كنّا سنكون متّهمين بالإرهاب أم متظاهرين من أجل الحق أم ضحايا صدفة وجودنا في المكان والوقت الخطأ!

لقراءة المقالات السابقة

المرأة السعودية... عقد من الإنجازات

سليم مصطفى بودبوس
slim.boudabous@alwasatnews.com

□ عانت المرأة السعودية من التهميش والإهمال خلال عقود طويلة؛ سواء بسبب نظرة المجتمع الدونيّة النابعة من الموروثات والتقاليد الجامدة، أو بسبب غياب الإرادة السياسية القادرة على اتخاذ القرارات من أجل تغيير وضعية المرأة. لذلك لم يتحقق لها بعض ما كانت تصبو إليه من حقوق. وهكذا دخلت المرأة السعودية الألفية الثالثة وهي بعيدة كل البعد عن نظيراتها الخليجيات والعربيات في الحقوق السياسية والشخصية والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية..إلخ، إلى أن كان المنعرج!

مع اعتلاء الملك الراحل عبدالله بن عبد العزيز العرش، تحقّقت للمرأة السعودية مكاسب كبيرة؛ إذْ استشعر، رحمه الله، الحاجة الماسة إلى إعطاء المرأة ما هي أهلٌ له من منطلق كون المرأة كما قال ذات خطاب: «هي أختي وأمي وزوجتي وبنتي، ولن نسمح أن يقال أنّنا في المملكة نقلّل من شأن أمّهاتنا وأخواتنا وبناتنا، ولن نقبل أن يُلغى عطاء نحن أحوج الناس إليه»، مستبطناً في حديثه انتقادَ مؤسسات دولية التضييقَ على المرأة السعودية وحرمانها من فرص مشاطرة أخيها الرجل الوظائف، أو مشاركته الحياة السياسية والحضور في المجال العام.

وقد شكّل تمكين المرأة علمياً حجر الأساس في منظومة متكاملة من القرارات البانية لصورة المرأة السعودية وإشعاعها المحلي والإقليمي والعالمي؛ فقد أفسحت المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بالمملكة العربية السعودية، ولأول مرة، المجال للمرأة عبر تبنّيها افتتاح كليتين تقنيتين للبنات، و18 معهداً فنياً للبنات، وإدخال عدد من التخصصات الفنية التي تدرسها المرأة السعودية ولأول مرة. كما قدّمت بعض الكليات والجامعات السعودية تخصصات جديدة كالقانون والهندسة والصحافة والسياحة، وهي تخصصات كانت مقصورةً سابقاً على الرجال.

كما واصلت وزارة التعليم العالي، من خلال مشروع الملك عبدالله للإبتعاث لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه، فتح باب الإبتعاث للخارج لعدد كبير من الخريجات في تخصصات مختلفة، وبشروط أكثر مرونة من السابق. وما إنشاء أول جامعة للبنات، بعد مبايعته ملكاً، إلا دليلاً على النقلة النوعية التي أراد عبدالله بن عبد العزيز أن يساهم في تحقيقها بقرارات جريئة تتحمّل المرأة السعودية اليوم وغداً مسئولية الحفاظ على المكاسب المحققة من وراء تلك القرارات، وتسهم في تطويرها.

ومن الناحية السياسية، اكتسبت المرأة السعودية حق المواطنة، إذْ تدرّجت من نيل حقّها في استخراج بطاقة مدنية واستخراج سجلها التجاري وممارسة أنشطتها بنفسها بدون وكيل شرعي، إلى الاضطلاع بدور كبير في مركز الحوار الوطني، ثمّ إلى مرحلة صناعة القرار في القطاعات التنفيذية المختلفة في الوزارات والجامعات والملحقيات التعليمية والمؤسسات الحكومية المختلفة. وما من شك في أنّ دخول المرأة مواقع القرار ساهم في تغيير الثقافة السائدة نحو مزيد من التقدير والاحترام للمرأة، وإدراك إمكاناتها وقدراتها والاعتراف بدورها كشريك أساسي في جميع مفاصل الحياة.

غير أنّ النقلة النوعية والتاريخية والخطّ الحقيقي الفاصل في حياة المرأة السعودية، هو منح المرأة 30 مقعداً في مجلس الشورى ومشاركتها في الانتخابات البلدية؛ حيث فاجأت هذه القرارات العالم، إذْ جسّدت نقلةً تاريخيةً في النظرة إلى المرأة السعودية. وهكذا، ومن خلال دورها في مجلس الشورى تمكنت المرأة من المشاركة في صياغة العديد من الأنظمة المتعلقة بالعمل والحماية من الإيذاء، وكذلك حماية الطفل والاستثمار والبيئة والصحة العامة وحقوق المتقاعدين والمسنين والتعليم والثقافة والأمن.

كما أصبح للمرأة السعودية وجود في السلك الدبلوماسي بدخولها إلى وزارة الخارجية، ونجاحها في الوصول إلى منصب الرئيس في إحدى المنظمات الدولية، فقد اختيرت الدكتورة ثريا عبيد لرئاسة صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يلعب دوراً مهماً في معالجة قضايا الأسرة والسكان في العالم، خصوصاً في الدول الفقيرة في إفريقيا وآسيا.

اجتماعياً، لم يقتصر دعم الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- على المرأة العاملة والقيادية فقط، بل وصل أيضاً إلى ربة المنزل والمرأة «الأميّة» ومتوسطة التعليم؛ فدعّم برنامج الأسر المنتجة، وسمح بأن تعمل المرأة السعودية في محلات المستلزمات النسائية.

ولقد كانت اللقاءات المباشرة بين خادم الحرمين الشريفين والمرأة السعودية في مختلف التخصصات والقطاعات مناسبةً لتكريم المرأة السعودية وإعطائها حق المواطنة في مبايعته والتحدث معه، حيث كان خادم الحرمين الشريفين الراحل أول ملك تبايعه المرأة؛ فعند توليه مقاليد الحكم حضرت بعض منسوبات وزارة التربية والتعليم وبايعنه. وحظيت المرأة السعودية بشرف التقليد بوسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى في شخص الدكتورة خولة الكريع. ولم تقف النجاحات عند هذا الحد، بل كان لجمعية حقوق الإنسان دور بارز في دعم العناصر النسائية البارزة، وإتاحة الفرصة لهن في التصدي للعديد من المشاكل الاجتماعية وقضايا العنف الأسري ووصول المرأة فيها إلى منصب نائب الرئيس.

كما ساهمت المرأة السعودية في تطوير اقتصاد المملكة في العشرية الأخيرة، وشاركت وبشكل غير مسبوق، في انتخابات الغرفة التجارية بجدة في التصويت والانتخابات، وفازت سيدتان هما لمى السليمان ونشوى طاهر بعضوية مجلس الغرفة التجارية بجدة عن طريق الاقتراع من أصل 36 مرشحة. وتبع ذلك صدور قرار وزير التجارة بتعيين سيدتين بجانب الأعضاء الفائزين بالتصويت، ليصبح عدد السيدات في مجلس الغرفة التجارية والصناعية بجدة أربع سيدات.

ولمزيد إعطاء فكرة أوسع عن تألّق المرأة السعودية في مجالات عديدة، نورد على سبيل الذكر لا الحصر، بعض من برزن من السيدات السعوديات في العقد الأخير؛ فقد صُنِّفَت لبنى العليان ضمن أقوى 100 امرأة في العالم، وأقوى سيدة أعمال في الشرق الأوسط. وتُعتَبر عايدة العقيل أول باحثة سعودية تحصل على جائزة المركز الأول في مسابقة العالم المتميز التي تنظمها الجمعية الأوروبية لعلم الوراثة البشرية في براغ. وفي مجال الفيزياء تمّ تكريم العالمة السعودية ريم الطويرقي من قبل معهد العالم العربي بباريس... والقائمة تطول.

لقد جعل عبدالله بن عبد العزيز -رحمه الله- المرأة صاحبة قرار وساهم في رفع مستواها التعليمي، كما أعطاها فرصاً وظيفية كثيرة وفتح لها عدة مجالات ما كان سهلاً أن يُشرَع لها الباب فيها، وساهم المغفور له في تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة العاملة، ورفع من مكانتها.

وإذْ يبدي اليوم بعض المحللين تخوّفهم من انحسار هذه الإنجازات التي تمّت لفائدة المرأة بسبب تغيّر القيادة السياسية في المملكة، فإنّ آخرين يؤكدون على دور المرأة السعودية نفسها في إثبات جدارتها بما حققته وتحقّق لها، والمضيّ قُدُماً نحو مزيد من الإنجازات التي تُعلي من شأن المرأة السعودية والعربية بشكل عامّ.

لقراءة المقالات السابقة

شارلي وحرية التعبير

يوسف مكي
كاتب سعودي

□ التعامل مع الإرهاب ينبغي أن يوجه إلى الإرهابيين، باعتبارهم قتلة ومجرمين، دون أن يسقط ذلك على شعب بعينه أو دين، وإلا تحولت العقوبة إلى حالة جماعية تشمل مليار مسلم، هم أول من يعانون من جرائم الإرهاب. مرة أخرى، تعود الرسوم الكاريكاتورية المسيئة إلى الدين الإسلامي الحنيف من قبل صحيفة فرنسية للواجهة. فقد أقدمت الصحيفة الكاريكاتورية «شارلي إيبدو»، التي تصدر من باريس، على العودة إلى نشر رسوم كاريكاتورية مسيئة للرسول الأعظم، بعد أيام قليلة من تعرضها إلى هجوم إرهابي، من قبل متطرفين إسلاميين، نتج عنه مصرع اثني عشر فرداً، وجرح عدد آخر، من طاقم الصحيفة المذكورة.

الرسوم الجديدة، نشرت مع حملة تصعيد واسعة وشرسة ضد المسلمين في فرنسا، وتحميلهم مسئولية الهجمات الإرهابية الأخيرة على فرنسا، وقد عكس تهافت الناس على اقتناء الصحيفة المذكورة، مستوى التعاطف مع الضحايا، حيث قفز مستوى توزيعها من 60 ألف نسخة قبل الهجوم على الصحيفة إلى 5 ملايين في الفترة التي أعقبت الهجوم.

الذريعة التي يتعلل بها الفرنسيون المناصرون لسلوك الصحيفة العدائي للإسلام، هو أن ذلك يتسق مع حرية التعبير التي كفلها الدستور الفرنسي. وهو قول يصعب التسليم به وقبوله على أنه أمر واقع ويتسق مع السياسات الفرنسية فيما يتعلق بحرية التعبير.

الحديث عن الحرية وحدودها هو غوص في موضوع شائك ومركب، وقد ظل ولا يزال موضع سجال منذ القدم، وتعزز هذا النقاش بعد الثورات الاجتماعية الكبرى التي شهدها العصر الحديث، وجرى تغليب مقولة خلاصتها أن حريتك تنتهي عندما تمس حرية الآخرين، وفي هذا السياق، نص كثير من الدساتير على تجريم ثقافة الكراهية.

ليس الأمر في الرسوم الكاريكاتورية، تحليلاً نقدياً رصيناً، أو قراءة موضوعية حتى وإن تعرضت إلى ما هو يقين ومقدس. بل قدح وتحريض على الأديان، ومس بالمقدسات، وإشاعة ثقافة الكراهية، وتعريض بالسلم الاجتماعي.

نحن في هذه القراءة إزاء مناقشة جملة من القضايا، أهمها حرية التعبير، وما ضمنه الدستور الفرنسي حيالها. وهل فعلاً كان الأمر كذلك دائماً من قبل الحكومة الفرنسية، أم أن ذلك موقف انتقائي، يعكس موقفاً غير حيادي تجاه الأديان. لا مناص من مناقشة تأثيرات ذلك على السلم الاجتماعي في فرنسا ذاتها. وأيضاً خلق مناخات تسهم في تسعير الإرهاب، بدلاً من العمل على توفير ما من شأنه أن يساعد على احتوائه.

الدستور الفرنسي يكفل حرية التعبير، ولكن القوانين الفرنسية تجرّم ثقافة الكراهية، ولا تعتبر القضايا التي تمس الأمن والثقافة الفرنسية مجرد وجهة نظر يكفلها الدستور.

ولكي لا نغرق في التنظير، نشير إلى قضايا ثلاث يجرمها القانون الفرنسي. فالنازية فكراً وسلوكاً مجرّمة في فرنسا. فقانون حرية التعبير لا يتيح للفرنسيين تشكيل أحزاب تستلهم أفكارها من العقيدة النازية. والقوانين الفرنسية لا تجيز التشكيك في المحرقة اليهودية «الهولوكوست»، بل ولا حتى التقليل من عدد ضحاياها.

ولدينا في هذا السياق، حوادث لاعتقالات ومحاكمات كثيرة لكتاب ومفكرين تجرأوا على التشكيك في حادثة المحرقة النازية لليهود، وهي حادثة لم تكن فرنسا طرفاً فيها، ولا تحمل بأي شكل من الأشكال وزرها. ومع ذلك حالت بشكل حاسم دون التشكيك فيها، أو التقليل من حجمها.

المفكر الفرنسي الراحل الكبير روجيه جارودي، تعرّض للمساءلة والتحقيق والاعتقال، ليس لأنه نفى حادثة المحرقة، بل لمجرد أنه شكّك في صحة الأرقام التي يذكرها الصهاينة، لعدد ضحايا المحرقة من اليهود، والتي تشير بياناتهم إلى أنهم تجاوزوا الـ 6 ملايين فرد. وقد اشتهرت حادثة ملاحقة المفكر جارودي، وتعرضت السلطة الفرنسية لانتقادات حادة واسعة من قبل مفكرين ومثقفين ومهتمين في داخل فرنسا وخارجها.

مثل آخر، على الموقف الفرنسي من حرية التعبير، هو ما شهدته الساحة الفرنسية من سجالات فكرية حول الهوية، وتغوّل الثقافة الأميركية فيها. فقد كانت قنوات التلفاز الفضائية تعرض أفلام هوليود بشكل مكثف، وقد وجد مثقفون فرنسيون في ذلك تهديداً مباشراً للثقافة الفرنسية، وإيذاناً بانقراضها لصالح ثقافة «اليانكي» الأميركي. فكانت النتيجة أن صدرت قرارات من الحكومة الفرنسية تقنّن حضور السينما الأميركية في فرنسا، وتحدّد عدد الأفلام التي يمكن بثها يومياً في القنوات الفرنسية.

في الحالات الثلاث، منع الأفكار النازية والتشكيك في المحرقة ووضع حد لاختراق السينما الأميركية، خرجت الحكومة الفرنسية بشكل واضح وصريح عن نصوص الدستور الفرنسي، التي لا تضع حدوداً على حرية التعبير. وكان المبرّر لذلك هو الحرص على الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي والحفاظ على الهوية في البلاد، وتجريم ثقافة الكراهية.

لماذا إذاً لا يشمل ذلك الرسوم الكاريكاتورية التي لا تسيء إلى علاقة فرنسا بالعالم الإسلامي فحسب، بل تسيء إلى ما يقدّر بـ 10 ملايين مسلم، جلهم من العرب، يحملون الجنسية الفرنسية، ويفترض في الدستور الفرنسي أن يوفّر لهم حقوق المواطنة، بما في ذلك الحماية، وكفالة حقوقهم الدينية وعدم التعرض إلى يقينهم ومقدساتهم.

وليس منطقياً التعلل بما حدث من هجمات إرهابية واعتبار ذلك ذريعة للتهجم على الإسلام والمسلمين. ففعل الإرهاب مجرم ومدان، وإسقاطاته هي على الجميع من غير استثناء، وهو لم يقتصر على أتباع دين دون غيره. والمسلمون هم أول ضحاياه، وهم الذين يُقتلون بالعشرات يومياً على يد حركات الإرهاب في سورية والعراق واليمن وليبيا ومصر.

وعلى هذا الأساس فإن التعامل مع الإرهاب ينبغي أن يوجّه إلى الإرهابيين، باعتبارهم قتلة ومجرمين، دون أن يسقط ذلك على شعب أو دين بعينه، وإلا تحوّلت العقوبة إلى حالة جماعية تشمل مليار مسلم، هم أول من يعانون من جرائم الإرهاب.

نعم لحرية التعبير، وضد ثقافة الكراهية، ونرفض سياسة الانتقاء وازدواجية المعايير، والكيل بمكاييل مختلفة. وينبغي في كل الأحوال ألا تدفعنا هذه الحوادث إلى التشرنق والعزلة، رغم شراسة الهجمة علينا. فسبيلنا إلى التقدم والتنمية والنهضة، هو أن نكون في خضم الحراك العالمي الرحب والفوار والمتحرك.

لقراءة المقالات السابقة